التّشكيلُ الصوتيُّ للّواصقِ الحرفيّةِ في اللّغة العربيّة

The phonemic composition of affixes phonological in Arabic language

الدكتور: حمزة بوجمل
الدكتور: بن الدين بخولة

قسم اللغة والأدب العربي- المركز الجامعي- آفلو (الجزائر)
boudjemelhamza@gmail.com
trezel@live.fr

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/04/24 تاريخ النشر: 2021/11/04ذ

ملخص: تنقسم اللواصق التصريفية أو المورفيمات المقيدة في العربية إلى قسمين: الأول منهما: الضمائر المتصلة، وهي لواصق تحلّ محلّ الأسماء الظاهرة، وتقوم بوظائف صرفية ونحوية معاً. والآخر: اللواصق الحرفية، وهي تلك الحروف التي لا تدلّ على اسم؛ أي: لا تقوم بوظيفة نحوية بدل الاسم الظاهر، فهي لا محلّ لها من الإعراب، وإنّما يستدلّ بها كعلامات إعراب فقط، إضافة إلى الوظائف الصرفية العامّة التي تؤدّيها. ويعمل هذا البحث على دراسة القسم الثاني (اللواصق الحرفية)؛ يحدّد مبانيها، ويتتبع خصائصها التشكيلية، وسلوكها مع ما تتّصل به من المورفيمات الحرة، ويكشف عن مظاهر الاقتصاد فيها، والوظائف المنوطة بها في اللغة.

الكلمات المفتاحية: اللواصق ؛ اللواصق الحرفية؛ التشكيل الصوتي؛ الاقتصاد؛ الوظائف.

Abstract: Affixes inflectional or bound morphemes in Arabic are divided into two parts: The first is affixed pronouns, which are affixes that replace appearing nouns, and perform both morphological and grammatical functions. The second is affixes phonological, which are those letters that do not indicate a name. It does not perform a grammatical function instead of the apparent noun, for it has no place in syntax, but it is inferred as marks only, in addition to the general morphological functions that it performs. This research aims to study the second section (affixes phonological). It defines its construction, traces its morphological characteristics, and its conduct with related free morphemes, reveals the aspects of its economy, and the functions assigned to them in the language.

Key Words: Affixes; affixes phonological; phonemic composition; Economy; Functions.

مقدّمة:

اللغة العربية لغة اشتقاقية وإلصاقية في آنٍ واحد، تعبّر عن الوظائف الصرفية والعلاقات النحوية بالجمع بين المورفيمات الحرّة والمتّصلة، حيث تقبل اللّواصق إضافة إلى التّحوّلات الداخلية في

أبنيتها، وبالرغم من غلبة الطّابع الاشتقاقيّ عليها، واعتمادها على التّحوّل الدّاخليّ لبنية الكلمة لصوغ كثير من أبنيتها، إلا أنها قد استعانت بنظام اللّواصق لسدّ النقص في نظامها الصرفيّ[1].

ويعمل هذا البحث على تجلية الظواهر التشكيلية والدلالات التعبيرية للّواصق الحرفية، والوقوف على وظائفها الصرفية والنحوية؛ إذ تكمن أهميتها في كونها تقوم بوظائف صرفية عامّة، وتُتَّخذ قرائن لفظية على معان نحوية، وتساهم في تحديد الفصائل النحوية للكلمات التي تشكّل اللغة[2]، وقد نوّه فندريس بدلالاتها التعبيرية في قوله: "فإذا وجدت الكلمة على درجة عالية من قوّة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاصقة ما، فالذي يحصل أنّ اللاصقة تتشرّب هذه التعبيرية إلى حدّ أنّها تمتصّها كلّها، لتصير عنصر الكلمة المعبّر"[3]. وفيما يلي هذه اللّواصق الحرفية في اللغة العربية:

1. لاصقة التثنية (انِ) أو (يْنِ): يُعبَّر عن المثنّى في العربية بإضافة اللّاصقة (انِ)أو (يْنِ): إلى نهاية الاسم بشروط أُجمِلت في تعريف النّحاة له، حيث قالوا: إنّه "كلُّ اسم معرب دلّ على اثنين أو اثنتين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد منها، وعطف مثله عليه"[4]، أو هو "ضمّ اسم نكرة إلى مثله مع اتّفاقهما في اللفظ والمعنى"[5]، أي ما كان في الأصل يدلّ على مفرد ثم لحقته زيادة جعلته يدلّ على اثنين أو اثنتين. وخرج من هذا التعريف ما يدلّ على المثنّى بصيغته الوضعية، نحو: (الشفع) الذي يدل على المثنى بلفظه دون زيادة.

وحقيقة بناء المثنّى هي عطف اسم على اسم مثله في اللفظ والمعنى؛ كأن تقول: رجل ورجل، وغلام وغلام. ثم تكتفي بأحدهما وتضيف له علم التثنية، فتقول: رجلان، وغلامان[6]. وتعبّر عنهما بلفظ واحد للاختصار والإيجاز[7]، وتتخلّص بذلك من التكرار الذي لا يُلجأ إليه إلا في الضرورة. وقد أكّد النحاة العدول عن تكرار العطف إلى التثنية والجمع إيجازاً واختصاراً، وأثبتت المصادر علل العرب في ذلك، فممّا حُكي من أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون ونحن أمراؤكم، فخوطب بأمير المؤمنين، وإنّما اختار ذلك كراهية التكرير، ولو خوطب من جاء بعده، لقيل له: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، إلى ما لا نهاية له. قال ابن خلدون معلّلاً استثقال هذه الإضافات: "...كأنّهم استثقلوا هذا اللّقب بكثرته وطول إضافته وأنّه يتزايد فيما بعد دائماً إلى أن ينتهي إلى الهُجْنة، ويذهب منه التمييز بتعدّد الإضافات وكثرتها، فلا يعرف"[8].

المثنّى من مميّزات اللغة العربية في دلالتها على العدد، وقد وُجِدَت بعضُ البقايا له في اللغات السامية أو الجزَرية التي تشترك معها في أصل واحد، غير أنّها لم تبلغ الاطّراد والانتظام الذي بلغته في العربية[9]، وقد كان في الأصل يدلّ على الأزواج الطبيعية فقط كأعضاء الجسم(اليدين، والعينين، والأذنين....) ثم أصبح يعبّر به عن التثنية مطلقاً. أمّا اللغات البشرية الأخرى فبعضها تخلّص من المثنى بعد استعماله مدّة من الزمن، وبعضها لم يعرفه مطلقاً، ولا يوجد في نظامها إلا المفرد والجمع، قال فندريس: "فمن اللغات ما كان فيها أو ما يزال فيها مثنى، والهندية الأوروبية كان فيها مثنى أبقى عليه

الزمن التاريخي فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات، ثم أبعد عنها جميعا تقريبا شيئا فشيئا... ولا يوجد منه أثر في اللغة الفهلوية ولا في الأرمينية ولا في اللاتينية منذ أقدم العصور"[10].

وقد توسّعت العربية في هذه الظاهرة لتشمل الاسمين المتقابلين أو المتقاربين، وهو ما يطلق عليه مصطلح التّغليب، إذ تتخلّص من العطف بينهما بتثنية أحدهما فقط مع الدلالة عليهما معاً، كاستعمالهم كلمة العمرين في الخليفتين عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما، والبصرتين في البصرة والكوفة، والموصلين في الموصل والجزيرة، والقمرين في الشمس والقمر. وربّما عبّروا عن الاسمين بمثنّى ما اشتهرا به من وصف، فقد قيل في مكّة والمدينة: الحرمان؛ لأنّ كلّا منهما حرم آمن، وفي دجلة والفرات: الرافدان.

والتّغليب باب واسع في اللغة أفرد له أبو الطيب اللغوي كتاباً سمّاه المثنّى، كما أفرد له ابن سيده فصلاً خاصاً في كتابه المخصّص سمّاه: المثنّيات[11]. واستعملت العربية في التثنية صيغة قياسية بسيطة تتمثّل في زيادة ألف ونون إلى المفرد في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، وهذا ينطبق على جلّ كلامها نثراً وشعراً، وذلك لأنّ العرب أرادوا أن يفرّقوا بين المعاني كما فرّقوا بينها عندما عرضوا للمفرد والجمع. بينما تردّدت اللغات السامية بين استعمال إحدى اللاصقتين فقط[12]. والأمر نفسه نلاحظه في بعض القبائل العربية التي اكتفت بصيغة واحدة في جميع الأحوال الإعرابية، تزيد فيها الألف والنون رفعاً ونصباً وجراً.

ومن مزايا التثنية كذلك، اختصارها للفظ بدلالتها القطعية على العدد مقارنة بالجمع، فمثلاً لو ثنّينا رجلاً أو امرأة، لقلنا: رجلان، وامرأتان، وعندئذ نجمع في هذه الصيغة الدلالة على النوع والدلالة على العدد دلالة قطعية، وهذا لا يوجد في صيغ الجمع بأنواعه؛ لذلك إذا أردنا أن نبيّن عدد الجمع، نذكر العدد ثم نضيفه إلى صيغة الجمع، فنقول مثلاً: ثلاثة رجال، وثلاث نساء. وكان قياس هذا أن نقول في المثنّى: اثنا رجل، أو اثنتا امرأة، وقد أغنت صيغة التثنية عن ذلك.

كذلك من خصائص صيغة التثنية حذف النون منها عند الإضافة، كقولنا: جاء عبدا اللهِ، ورأيتُ عبدَي اللهِ، ومررتُ بعبدَي اللهِ؛ وذلك لأنّ هذه النون كأنّها قد دخلت المثنّى لتكون عوضاً عن التنوين الذي يلحق المفرد، فحذفت من المثنّى عند الإضافة كما يحذف التنوين من المفرد المضاف[13]؛ وعلّة ذلك أنّ التّنوين والنّون يدلّان على الانفصال، والإضافة تدلّ على الاتّصال.

2. **لاصقة الجمع (ونَ) أو (ينَ):** تلحق هذه اللّاصقة الأسماء المفردة(*)، لِتُمكّنَها من الدّلالة على الجمع المذكّر من أقصر السبل، ومن خصائص تشكيل هذه اللاصقة:

خفّة هذه اللّاصقة التي لا تتعدّى تطويل الصّائت الذي قبل النون (التّنوين) مع تحريك النّون بأخفّ الصوائت (الفتح) للوصل، نحو: مُسْلِمٌ (مُسْلِمُنْ) أو مُسْلِمٍ (مُسْلِمِنْ) في المفرد، إذ يصيران في الجمع: مُسْلِمونَ أو مُسْلِمينَ. ولم يطوّل صائت الفتح في: مُسْلِماً(مسْلِمَنْ). مُسْلِمانَ؛ لأنّه يلتبس بصيغة المثنّى، لذلك اختيرت الواو للرفع، والياء للنصب والجرّ. واختتمت الصيغة بالفتحة لئلّا

تنتهي بمقطع طويل مغلق، وهو ممتنع الوجود في الوصل، ولا يوجد إلّا في الوقف، أو في حشو الكلمة مع التضعيف.

تحذف النون من جمع المذكّر السالم عند الإضافة؛ لأنّها كما ذكرنا في التّثنية كأنّها دخلت لتكون عوضاً عن التّنوين الذي يلحق المفرد[14]. فحذفت من الجمع عند الإضافة كما يحذف التّنوين من المفرد المضاف؛ فالتّنوين والنّون يدلّان على الانفصال، والإضافة تدلّ على الاتّصال.

إنّ هذه اللاصقة لا تُحدث أيّ تغيير في الأسماء الصحيحة، أمّا إذا كانت الأسماء منتهية بالألف المقصورة، أو بالياء، فيحدث تغيير في البنية يخفّف من الجهد المبذول في إنتاجها، ويحدّ من تعثّراتها النطقية. فإذا اتّصلت الواو والنون أو الياء والنون بالألف، أدّت إلى اجتماع صائتين طويلين، وهو من المستثقلات التي يرفضها النظام المقطعي، فتتخلّص العربية من ذلك بإحداث انزلاق صوتي يجمع خصائص الصائتين معاً يسمّى المزدوج، تُقصَّر فيه الألف لتصير فتحة، ويضاف لها شبه صائت (الواو، أو الياء)، فيتكوّن بذلك مزدوج هابط (aw) أو (ay)، نحو: موسَوْن، وموسَيْن في جمع موسى.

وإذا اتّصلت الواو والنون بالياء في مثل القاضي، نشأ عنها مصوتان متنافران: الكسرة (أمامية ضيّقة)، والضمّة (خلفية ضيّقة)، وللتخلّص من هذا الثقل تسقط الكسرة وتبقى الضمّة، فيقال في: (القاضيون) القاضون. أمّا عند اتّصال الياء والنون بالياء، فتلتقي كسرتان طويلتان، يكتفى بإحداهما وتسقط الأخرى، فيقال: القاضين بدلاً من القاضيين[15]. ونشير في هذا السّياق إلى مظهر اقتصاديّ آخر، يتمثّل في الدلالة بعدم وجود اللّواصق، أو بالخلوّ منها، وهو ما اصطُلِح عليه بالمورفيم الصفري، إذ يستدلّ على الإفراد في الأسماء بعدم وجود ألف التثنية وواو الجمع.

3. لاصقة الألف والتاء (ات): الألف والتاء تشكّلان لاصقةً تلحق الاسم(*)، للدلالة على الجمع، وعلى التّأنيث في الغالب. وقد أطلق أكثر النحاة على هذه الصيغة جمع المؤنّث السالم، غير أنّ ابن هشام رأى أنّ هذه التسمية غير دقيقة، وأنّ الأصحّ تسميتها: الجمع بألف وتاء مزيدتين؛ لأنّ مفرد هذا الجمع قد يكون مذكّراً، نحو: طلحة طلحات، حمّام حمّامات، أو قد لا يسلم مفرده عند الجمع، نحو: سَجْدَة سَجَدات، حُبْلى حُبْلَيات[16]. ويشمل بذلك هذا المصطلح جمع المذكّر وجمع المؤنّث، وما سلم فيه المفرد وما لم يسلم. وتكون التاء مضمومة في حالة الرفع، ومكسورة في حالتي النصب والجرّ.

وتتميّز هذه اللاصقة، بأنّها أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى واللفظ بعضها على بعض، كما مرّ بنا في لاصقة الواو والنون، وتخلّصت من ثقل توالي الأصوات المتجانسة، عن طريق المخالفة بين الصوائت المتماثلة في حالة النصب بإبدال الفتحة كسرة، لاستثقال تتابع الألف والفتحة. وتحذف تاء التأنيث عند إضافة هذه اللاحقة على رأي النحاة؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، فإذا جمعنا مثلا (قائمة)، قلنا: قائمات، ولو لم نحذف لقلنا: قائمتات[17].

أما عن تأثيرها في البنية المقطعية لما دخلت عليه، فهي لا تشكّل بنية مقطعية تامّة لكن تجعل الصيغة الجديدة تزيد بمقطع صوتيّ واحد عما كانت عليه حال الإفراد نحو: (زَيْنَبْ) التي تتكوّن

من مقطعين في حال الوقف، كما يلي: (ص ح ص/ص ح ص)، وبعد إضافة الألف والتاء (زَيْنَباتْ) نحصل على ثلاثة مقاطع: (ص ح ص/ص ح/ص ح ح ص). ويكمن الفرق بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنّث في كمية المقطع الأخير فقط، إذ هي من نوع واحد، هو الفتحة، إلّا أنّها قصيرة في مثل: (قائمة)، وطويلة في (قائمات)، ويبقى عدد المقاطع واحداً في البنيتين. ولهذا يمكن القول أنّ لاحقة المفرد المؤنث= فتحة قصيرة+ تاء، ولاحقة الجمع المؤنث=فتحة طويلة+ تاء[18]. وهذا نستنتجه بالمقارنة بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنّث وبنية المفرد المذكّر. غير أنّ مقارنة النحاة بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنّث جعلتهم يقولون بحذف تاء التأنيث عند إضافة تاء الجمع[19]، لكي لا تجتمع لاصقتان للدلالة على معنى واحد.

ويوجد سلوك تشكيليّ آخر يُتخلّص فيه من تتابع مستثقل، يتكون من ألفين أو فتحتين طويلتين، عند لحاق هذه اللاصقة بالأسماء التي تنتهي بالألف، وهذا ما لا يجيزه نظامها المقطعي، فتقلبُ الألف الأولى إلى أصلها اليائي، أو الواوي، إذا كانت البنية ثلاثية نحو: فتى _فتيات، وعصا _عصوات، أمّا إذا كانت البنية تتجاوز الثلاثة، فتقلب ياء مطلقاً نحو: حُبْلى _حُبْلَيات، ومصطفى _مصطفيات. وإذا أدّت اللاصقة إلى اجتماع ثلاثة ياءات في بنية واحدة، كما هي الحال في (ثريّا)، فيجب الاقتصار على اثنين فقط، فنقول: ثريّات، وكان الأصل: ثريّيات.

4. **لاصقة التّاء (ة. ت)**: تلتصق التاء بالأسماء والأفعال، واشتهرت عند النحاة باسم تاء التأنيث لكثرة استعمالها له، غير أنّها ليست ذات أصالة في هذا المعنى[20]؛ بل هي ذات وظائف بنائية ومعنوية وزمنية وغير ذلك. وتُمثَّل في الكتابة العربية بشكلين مختلفين، نحو: سلامة، وذهبتْ. وتتكوّن هذه اللاصقة من (فتحة قصيرة + تاء) ويتبعها علامات الإعراب، وتنطق التاء هاء عند الوقف، لذلك تسمّى هاء التأنيث في مصنفات النحاة[21]. وإضافة إلى خفّة هذه اللاصقة ووجازة بنيتها، فإنّ العربية تتخلّص منها في أبنية كثيرة يستوي فيها التذكير والتأنيث من دون لصقها بالتاء، ومن تلك الأبنية التي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث:

أ.ما كان على فَعول بمعنى فاعل: ك صبور وشكور وضروب وشبهه، بمعنى: صابر وشاكر وضارب، تقول: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل شكور وامرأة شكور. أمّا إذا كانت **فعول** بمعنى **مفعول** جاز دخول التاء في التأنيث وجاز تركه، نحو: دابّة ركوبة، ودابّة ركوب، وبقرة حلوبة وأكولة، وبقرة حلوب وأكول، بمعنى محلوبة ومأكولة[22].

ب.ما كان على فَعيل بمعنى مفعول: ك أسير وسجين وقَتيل وجَريح، تقول: رجل أسير وامرأة أسير، ورجل جريح وامرأة جريح...، بحذف التاء من فعيل عند التأنيث؛ لأنها بمعنى: مفعول، أي: مأسور ومجروح ومسجون ومقتول...، وقد نصّ النحاة أنّ الحذف في هذه الصيغة هو الغالب، إلّا أنّه ليس واجباً؛ لأنّه مشروط بأمن اللبس، إذ إنّ التاء تثبت في هذا المعنى لعدم معرفة نوع الموصوف. أما إذا كانت **فعيل** بمعنى **فاعل** فالأغلب فيه ثبوت التاء، نحو: امرأة رحيمة، وظريفة، وقديرة ...، كما

يجوز حذف التاء قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[23]، وقوله أيضاً: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً**﴾[24]، وقوله: ﴿**قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾[25]. والأصل: إنّ رحمة الله قريبة، لعلّ الساعة قريبة، من يحي العظام وهي رميمة.

ج. ما كان على مِفْعال: تُستخدم هذه الصيغة مع المؤنّث بدون التّاء، كما هي مع المذكّر، كـ مِذْكار ومِئْناث، ومِفْراح، ومِكْسال، ومِهْذار، تقول: امرأة مِعْطار (كثيرة العطر)، وفتاة مكسال (كثيرة الكسل)، ومعلام (كثيرة العلم)[26].

د. ما كان على مِفْعيل: تُستخدم هذه الصيغة أيضاً مع المؤنّث بدون التّاء، كـ مِنْطيق، ومِعْطير، ومِنْشير.، تقول: امرأة مِنْطيق (كثيرة البلاغة)، وامرأة مِعْطير (كثيرة العطر)، وامرأة مِنْشير (كثيرة الأَشَر)، وقد جاء مِفْعيل بالتاء قليلاً نحو: مِسْكين، مِسْكينة[27].

هـ. ما كان على مِفْعَل:تُستخدم هذه الصيغة بدون التّاء عند التّأنيث، نحو: مِغْشَم، ومِقْوَل.، تقول: امرأة مِغْشَم (الجريئة التي لا تنثني عن إدراك ما تريده)، وامرأة مِقْوَل (حسنة القول)[28].

وتتميّز هذه اللّاصقة بعدم اطّرادها للدّلالة على التأنيث؛ لأنّه يستدلّ ببعض المفردات على التأنيث بلفظها دون الحاجة إلى لواصق، نحو: أمّ، هند، عين، أذن. التي تدلّ على التأنيث دون لاصقة. والنحاة يقدّرون علامة التأنيث في مثل هذه الأسماء[29]؛ لعَوْد التاء إليها في التصغير غالباً، نحو: أُمَيْمَة، هُنَيْدَة، عُيَيْنَة، أُذَيْنَة؛ وذلك لأنّ التصغير يردّ الشيء إلى أصله.

وتسقط لاصقة التاء من الفعل الماضي جوازاً، إذا أسند إلى المؤنّث اللفظي، نحو: أشرقت الشمسُ، وأشرقَ الشمسُ، قال الأعشى:

فإنْ تُبْصِريني ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أَوْدى بِها

حيث حذف التاء من (أودت)، وسوّغ له حذفها، أنّ تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى الحدثان، وتسقط كذلك من الفعل جوازاً إذا كان بينه وبين المؤنّث الحقيقيّ(الفاعل، أو نائب الفاعل) فصلٌ، نحو: حضرَ(تِ) القاضيَ اليومَ امرأةٌ. كما يجوز حذف التاء من الفعل الماضي المسند إلى الجمع المؤنّث السالم في نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ**﴾[30]، وقد سوّغ الحذفَ اعتبارُ (ال) موصولية، أي: (الألى آمنَّ)، والألى جمع للمذكّر، أو الفصل بالمفعول[31].

أمّا الجمع غير السالم فحكمه حكم المؤنّث غير الحقيقي، إذ يجوز فيه إبقاء التاء على معنى الجماعة، أو حذفها على معنى الجمع، كما في قوله تعالى:﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**﴾[32]، وقولك: جاءت الرجال، وما أشبه ذلك، تريد جماعة قوم نوح، وجماعة الرجال، وتقول: جاء الرجال، وكذّب القوم. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**﴾[33]، على معنى الجماعة، وقوله تعالى: ﴿**تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ**﴾[34]. على معنى الجنس أو الجمع، وكذلك كلّ ما كان ليس بين جمعه وواحده إلا التاء[35].

وتجنّبت العربية الهدر اللغوي بعدم إلحاق لاصقة التأنيث بالصفات المختصّة بالمؤنّث؛ وذلك لعدم مشاركة المذكّر لها فيها، نحو: حائِض، وحامِل ومُرْضِع وطالِق، وطامِث...وإذا لحقتها التاء في مثل هذه الصفات فاعلم أنّ ذلك يعود: إمّا لمشاركة المذكّر لها فيها، إذ يقال: امرأة طاهرٌ من الحيض؛ لأنها منفردة بالطهر من المحيض لا يشاركها المذكّر فيها، وامرأة طاهرة نقية من العيوب؛ لأنّ المذكّر يشاركها في الطهارة من العيوب، ويقال: امرأة حامل من الحبل، وحاملة على ظهرها، وامرأة قاعد من المحيض، وقاعدة من القعود. وإمّا للمبالغة في الصّفة، أو إخراجها على الفعل، في مقابل الدلالة على النسبة بدون تاء، ومنه قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾ [36]. فالتاء قد التصقت بالمرضع على الرغم من أنّه مختصّ بالمؤنّث، والمرضع من لها ولد ترضعه، أي ذات رضاع، والمرضعة من ألقمت الثدي للرضيع، أي: أرضعت. وعلى هذا فإنّ مرضعة بإلصاق التاء أبلغ من مرضع في هذا المقام؛ وذلك أنّ المرأة قد تذهل عن رضيعها إذا كان غير مباشر للرضاعة، أمّا إذا اشتغلت عنه وذهلت عن رضاعه وهو يلتقم ثديها، فهذا لا يكون إلّا لأمر عظيم.

ومن المظاهر التي تبيّن اعتدال العربية واتّزانها في هذا السياق دلالة هذه التاء على المذكّر في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، في حين إن عدم وجودها في العدد من الثلاثة إلى العشرة يدلّ على المؤنّث[37]. يقال: عندي ثلاثة رجال، وأربعة غلمان، وعندي ثلاث نسوة، وأربع جوارٍ. يقول عبد القاهر الجرجاني في ذلك: "إنّ الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء، فالتاء فيها علامة للتذكير، وسقوطها للتأنيث"[38]. ويرجع ذلك إلى أنّ المؤنّث أثقل من المذكّر، وأكثر المؤنّث فيه لاصقة التاء، فحذفوا التاء من الجمع(العدد) مع المؤنّث، فيكون خفيفاً مع ثقيل فيعتدل، وكرهوا الجمع بين الثقيلين. وألصقوا التاء بالجمع (العدد) مع المذكّر، فجعلوا ثقيلاً مع خفيفٍ وخفيفاً مع ثقيلٍ[39]، ليعتدل الكلام ويتوازن.

وتتميّز هذه اللاصقة بكثرة الوظائف والدّلالات المعنوية التي تؤدّيها، وعدم اقتصارها على وظيفة التأنيث، ممّا جعلها تتّسم بظاهرة الاشتراك القواعديّ في العربية، ومن أهمّ الدّلالات التي تقوم بها التاء:

أ. التّمييز: تؤدّي التاء وظيفة تمييز الواحد من جنسه، نحو قولك: تَمْرٌ وتَمْرَةٌ، وبُسْرٌ وبُسْرَةٌ، ونَمْلٌ ونَمْلَةٌ، وبَقَرٌ وبَقَرَةٌ، إذ تدلّ التّاء في هذا على الوحدة لا على التأنيث، ويدلّ سقوطها على الجنس الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث، فتقول هو التمر، وهو العنب وهو البُسر، وكذلك ما كان مثله، ولك أن تقول: هي التّمر، وهي العنب وهي الشّعير، وكذلك ما كان مثلها[40]. ففي قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**﴾[41] إنّ إلصاق التاء بـ (قالت) لا يدلّ على أنّ النملة مؤنّث؛ لأنّ التاء للوحدة في (نملة)، وتميّزت بذلك عن الجنس[42].

وقد تُميّز التاءُ الجمعَ من الواحد، فتدلّ على الجمع نحو: (كَمَأَة) التي هي جمع (كَمَأ) (نوع من الفطر)، وفي (فاعل)، و(فعول)، و(فعّال) نحو: (شارد) للمفرد، وإذا أرادوا الجمع قالوا: (شاردة)، وسايل

وسايلة، ...وركوب: ركوبة، وحلوب: حلوبة، وبغّال: بغّالة، وجمّال: جمّالة...، ويعتمد هذا على السماع؛ لأنّه لا ينقاس، فلا يقال في جمع كعوب: كعوبة[43].

ب. **المبالغة**: تستعمل التّاء للدّلالة على المبالغة والتّوكيد عند التصاقها ببعض الأوصاف[44]، كـ (فَعّال) نحو: علّامة، ونسّابة، ورحّالة ولحّانة، و(فاعِل) نحو: نابغة، وراوية، وداهية و(فَعول) نحو: فَروقَة، و(مِفْعال) نحو: مِطْرابَة.، ويستوي التذكير والتأنيث في مثل هذه الأبنية؛ لأنّ التاء لحقتها للمبالغة في المدح أو الذّم بغضّ النظر عن النّوع.

ت. **التعويض**: يرى النّحاة أنّ التاء قد تستعمل عوضاً من بعض الحروف التي تسقط من بعض اشتقاقات الكلمة؛ ودليلهم على ذلك ظهورها في بقية الاشتقاقات الأخرى، فممّا كانت فيه عوضاً من فاء الكلمة: (صفة) أصلها (وصف)، ومن عينها: (إقامة) أصلها: (إقوام)، ومن لامها: (سنة) أصلها: سَنَوٌ أو سَنَهٌ بدليل جمعها على سنوات، أو سنهات. وكذلك تقع التاء عوضاً من الياء المحذوفة في الجمع، نحو: زناديق وزنادقة، وفرازين وفرازنة، جمع: زنديق وفرزان، وقد تكون عوضاً من ياء الإضافة (ياء المتكلّم) في نحو: يا أبتِ، ويا أمّتِ، والأصل فيها: يا أبي، ويا أمّي[45].

ث. **النّسب**: تلحق التاء صيغ منتهى الجموع للدلالة على النّسب، نحو: أشاعرة، وقرامطة، وأشاعثة، ومهالبة، ومناذرة، جمع أشعريّ، وقرمطيّ، وأشعثيّ، ومنذريّ، وقد تدلّ على الأعجمية المعرّبة إضافة إلى النسب، نحو: الجوارية، والموازجة، والبرابرة[46].

ج. **المرّة والنوع**: يدلّ المصدر على مجرّد الحدث، فلا يلاحظ معه كمية معيّنة، حيث يصدق على القليل والكثير، ووظيفته في التركيب توكيد فعله ونفي احتمال المجاز عنه، فإذا لحقته التاء دلّ مع صيغته على نوع الحدث (هيئة وقوعه)، أو وقوعه مرّة واحدة، نحو: جِلْسَة وجَلْسَة، ويطّرد دخول التاء على المصادر القياسية المجرّدة والمزيدة، إلا ما كان منها مختوماً بالتاء نحو: استقامة ودحرجة ومشاركة[47]، فهذا يحتاج إلى قرينة للدلالة على المرّة أو النوع.

5 . **لاصقة الألف المقصورة والممدودة (ى، اء)**: وهما من لواصق النوع، إذ تلتصقان بالأسماء فقط للدلالة على التأنيث، وتتميزان بكونهما ألفاً أو فتحة طويلة، ومن المعروف أنّها أخفّ الأصوات اللغوية جميعاً، ولا يرى الدرس اللساني الحديث فرقاً بينهما إلّا في الكمّ والمقدار، فألف (ليلى) على سبيل المثال أقصر من ألف (حسناء) أمّا طبيعتهما فواحدة. فالألف الممدودة ما هي إلّا مدٌّ للألف المقصورة، وإذا مدّت الألف ثمّ قطع المدّ انقلبت همزة، وانقلاب الألف همزة ظاهرة صوتية محضة. والدليل على ذلك أنّنا نستطيع إلغاء الهمزة في النطق تخفيفاً فنقول في صحراء وبيضاء: صحرا، وبيضا. وهذا ما يعزّز قول المحدثين بأنّ الهمزة ليست هي الأصل في التأنيث[48]. أمّا القدماء فرأوا أنّ الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث في نحو: حبلى، وبشرى، ولكنّها لمّا وقعت بعد ألف زائدة وجب تحريكها لعدم التقاء الساكنين، فقلبت همزة[49]. وتجب الإشارة هنا إلى عدم اعتبار كلّ الألفات المقصورة

والممدودة من قبيل اللواصق، إذ قد تكون أصلية، وإنّما تدرك اللواصق بدلالة الجذر على معنى مفيد بعد حذفها، فمثلاً الألف في (جوى) أصلية؛ لأنّه إذا حذفت يبقى (جو) ولا يستقلّ بمعنى مفيد.

6 . **لاصقة ياء النّسبة (ـِيّ)**: هي لاصقة أو إضافة لفظية تختصّ بالأسماء فقط للدلالة على النّسبة، أي: "ينسب بها اسم إلى آخر. وعندئذٍ تتخذ النسبة معنى الصفة، وإن كان الاسم صفة ونسب أفاد المبالغة في الصفة"[50]. وتتكوّن من ياء مشدّدة مكسور ما قبلها، أو من ياءين مدغمتين مكسور ما قبلهما بعبارة أخرى. وأوّل ما تتميّز به هذه اللاصقة أنّها على معنى الإضافة، فلحاقها بالاسم يغني عن إضافة اسم آخر؛ ولذلك كان النحاة يطلقون عليها (باب الإضافة)[51]، فهي تجعل الاسم منسوباً إليه بعد إلصاقها به، وتكون النسبة إلى الأب والأم والأسرة والقبيلة والبلد والدّين والمذهب... نحو: محمّديّ وعُمَريّ، وإسلاميّ، وبصريّ، وكوفيّ، ومالكيّ، وحنفيّ....[52]. وهي بهذا تفيد في الدلالة على الوصف مع الإيجاز، فقولك: هذا جزائريّ، أخصر من قولك: هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الجزائر. كما يشترط لها أن تُسبق بالكسرة كلازمة صوتية بغية المجانسة معها[53]، وتحقيقاً للانسجام واقتصاداً للجهد كما هو الحال في ياء المتكلّم، وياء المخاطَبة.

وتتميّز أيضاً بكونها من حروف اللين التي تتميّز بالسّهولة واليسر، قال الأزهري: "وكانت من حروف اللين لخفّتها ولكثرة زيادتها... وإنّما لم تلحق الألف لئلّا يصير الإعراب تقديراً ولا الواو لثقلها"[54]. وقد فسّر القدماء تشديد الياء للنسب بأنّه على معنى الإضافة وهو أبلغ، فشدّدوا الياء دليلاً على هذا المعنى. ولظهور الحركات الثلاث على الياء الثانية، ولو كانت ياء واحدة، لاستثقل ظهور الضمّة والكسرة عليها[55]. والتّغيّرات التي تطرأ على البنية الجديدة، بسبب اجتماع لاصقة النّسب مع لواصق أخرى قبلها، نحو لواصق التأنيث، والتثنية، والجمع[56]، أو لاجتماعها مع الأحرف اللينة قبلها، ما يؤدّي إلى استطالة البنية واستثقالها وبذل المزيد من الجهد عند نطقها. ولذلك تلجأ العربية إلى عدّة أساليب من حذف وقلب وتقصير؛ لأجل تخفيف النّطق والتخلّص من الأصوات المتماثلة، ودفع التعثّرات الناشئة بسبب التّشكيل الصوتي الجديد، وفيما يلي نماذج من هذه الأساليب:

أ. **الحذف:** تتسبّب لاصقة الياء في حذف أواخر أبنية كثيرة اقتصاداً للجهد وتيسيراً للنطق، والتخلّص من اللواصق الأخرى، تقصيراً للبنية ودفعاً للثقل، ومن أمثلته حذف لاصقة التاء من كلّ اسم انتهى بها عند النسب، فيقال في مكّة وطلحة مثلاً: مكّيّ، وطلحِيّ. وتحذف التاء عند النسب؛ لئلّا يؤدّي ذلك إلى اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة المؤنّث في نحو مكّيّة وفاطميّة، إذ لو بقيت لقيل: مكّتية، وفاطمتية. أي لو لم تحذف لاجتمع صوتان متماثلان (التاءان) بينهما ياء النسب المشدّدة، وفي هذا التركيب ثقل ظاهر.

وحذف لواصق التثنية والجمع السالم بنوعيه المؤنّث والمذكّر، والملحق بهما، إذ تعاد هذه الألفاظ عند النسب إلى بداية وضعها عند الإفراد، ثمّ تضاف لها لاصقة النّسب، نحو: شاهدان، شاهدون ـ شاهدِيّ. اثنان، عالمون ـ اثنِيّ أو ثنوِي، وعالمِيّ. هندات، خدمات، عائشات ـ هندِيّ،

خدميّ، عائشِيّ. وقد ردّ القدماء منع استعمال اللاصقتين (لاصقة النسب، ولاصقة التثنية أو الجمع) في كلمة واحدة، لئلّا يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان أو خفضان[57]، فضلاً عن الاقتصاد في الجهد وتقليل البنية، وللتفرقة بينه وبين النّسب إلى ما سمّي به من التثنية والجمع،وبأنّ النون دالّة على تمام الكلمة، ويتمّ حذفها إذا أرادوا إضافة شيء بعدها.

ولو وقع المحظور لاجتمعت العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانيان ومسلمونيون، وعلامتا التثنية والجمع في نحو: مسلونيان ومسلمانيون، فيكون بذلك في الكلمة إعرابان[58]، كما لا يخفى ما في هذه الأبنية من استطالة وثقل.

ومن الحذف في النّسب ما يقع للعلم المركّب، إذ يحذف جزؤه الثاني إذا كان مركّبا تركيباً مزجياً أو إسنادياً، نحو: تأبّطيّ وبعلبيّ ومعديّ (أو معدويّ) من: تأبّط شراً، وبعلبك، ومعدِ يكرب. أمّا إذا كان مركّباً تركيباً إضافياً، فيحذف منه المضاف وينسب إلى المضاف إليه، إذا كان المضاف لفظ أب أو أم أو ابن، نحو زيديّ من (أبو زيد)، وعمريّ من (أم عمرو)، وإن لم يكن ذلك نسبت إلى ما لم يكن في النسب إليه لبس، وأهملت الآخر، نحو: يغوثيّ من (عبد يغوث)؛ لأن في النسب إلى المضاف لبس، وامرئيّ من (امرؤ القيس)؛ لأنّ الأول أشهر[59].

ب. **القلب:** وهو من التغيّرات التي تلحق الأسماء المنسوب إليها، وتؤكّد نزوع اللغة إلى الانسجام والاقتصاد في الجهد العضليّ، ومن أمثلته قلب الألف من الأسماء المقصورة واواً مطلقاً، إذا كانت ثالثة سواء كان أصلها الواو أو الياء، نحو[60]: عصا، وفتى ـ عصَوِيّ، وفتَوِيّ.

ولم تحذف الألف في مثل هذه الأبنية للمحافظة على التوازن الذي تمثّله البنية الثلاثية، ولم تبق على حالها؛ لأنّ ياء النّسب تسبّبت في إحداث مشكلة صوتية، تمثّلت في توالي حركتين، وهما الفتحة الطويلة(الألف) وهي تعدّ فتحتين قصيرتين، والكسرة التي تسبق ياء النسب، وهذا وضع يرفضه النظام المقطعي للعربية، فهو لا يسمح بالتقاء حركتين متتاليتين دون وجود صامت يفصل بينهما. كما لم تقلب الألف إلى أصلها اليائي مثل ما وقع لها في التثنية، في نحو (رحى رحيان)؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى توالي المتماثلات، أي ثلاث ياءات(رحَيِيّ) وهذا أمرٌ مستثقل، قال المبرّد: "وكان قلب الألف واوًا أولى من قلبها ياءً لأنّها لو قلبت ياءً لأدّى ذلك إلى اجتماع الأمثال، ألا ترى لو أنك قلت رَحَيِيّ وعَصَيِيّ لأدى ذلك لاجتماع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فعدلوا عن الياء إلى الواو لأنها أبعد عن اجتماع الأمثال"[61].

يبدو أن لا فرق بين ما يحدث في التّثنية والنّسب من النّاحية الصّوتية، وأنّ مجيء الواو في مثل رحى وفتى عند النّسب ممّا أصله ياء هو نوع من المخالفة الصوتية، أي: أنّ ما طرأ على بنية الكلمة في التثنية من تغيّر هو ذاته هنا، ولكنّ العربية تخلّصت في النسب من توالي الياءات بفعل قانون المخالفة، وعوضت الانزلاق اليائي بالانزلاق الواوي، فالواو في عَصَوِيّ هي نتيجة الانزلاق الصوتي، وفي فَتَوِيّ نتيجة المخالفة. وقد تتخلّص العربية من توالي المتماثلات بالحذف دون القلب إذا تجاوزت البنية

فيها ثلاثة أحرف، نحو (جَمَزى، جَمَزِيّ)، و(مُصْطَفى، مُصْطَفِيّ)، وهذا سلوك اقتصادي آخر تخلّصت فيه العربية من التقاء السّاكنين من أقصر الطرق وأسهلها.

وتقلب الهمزة واواً في الأسماء الممدودة إذا كانت الهمزة فيها زائدة للتأنيث (غير أصلية) نحو: صحراء، صحراويّ. أما إذا كانت الهمزة فيها منقلبة عن أصل(واو أو ياء) جاز قلبها واواً، أو بقاؤها كما هي نحو كساء: كساوِيّ، أو كسائيّ[62]. وقد ردّ الصّرفيون هذا القلب إلى أنّ أحرف العلّة بعضها أنسب إلى بعض،وقلبها واواً دون ياء لئلّا تجتمع الكسرة والياءات. كما لا يفوتنا مظهر اقتصاديّ آخر لهذه اللاصقة، يتمثّل في التعدّد الوظيفي، إذ يعدّ النّسب الوظيفة الأساسية لها، إضافة إلى وظائف أخرى منها:

الدّلالة العددية عندما تميّز الواحد من جنسه في نحو: روم روميّ، وزنج زنجيّ، حيث تجري هذه اللاصقة مجرى التاء المربوطة في تفريقها بين المفرد والجمع في نحو: تمر تمرة، ونخل نخلة. قال الرضيّ: "ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنّسبة، لأنّ معنى زنجيّ شخصٌ منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلّا أنّه طرأ عليه معنى الوحدة"[63]. وما يؤكّد دلالة لاصقة الياء على الإفراد هو الاستغناء عنها ببناء الاسم على (فاعل) بمعنى (صاحب) نحو قولنا لمن يعمل في صناعة اللبن: (لابن)، وفي التجارة: (تاجر) بدلاً من لبنيّ، وتاجريّ، ويكون هذا الاستغناء عادة في النسبة إلى الأعمال والمهن، وليس في النسبة إلى القوم والجماعة[64].

ومنها **الدلالة على التوكيد والمبالغة والقوة، وإشباع معنى الصّفة**، كما في قوله تعالى: ﴿**أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ**﴾[65]، حيث لحقت لاصقة ياء النسب المصدر (السّخر) بضمّ السين وكسرها؛ لأنّ في النسبة زيادة قوّة في الفعل، نحو: الخصوصية من الخصوص[66]. كما تحدّث ابن جنّي عن التوكيد، كنوعٍ من أنواع الاحتياط للمعنى وتمكينه، فقال: "ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة، كقوله: (والدَّهْرُ بالإنْسانِ دَوّارِيُّ)، أي: دوّار، وقوله: (غُضْفٌ طَواها الأَمْسَ كَلّابِيُّ)، أي: كلّاب"[67].

وما يدلّ على أنّ هذه اللاصقة لها دلالات معنوية متعدّدة مثلها مثل باقي اللواصق، الاحتراز الذي ظهر في تعريف ابن الحاجب للمنسوب، إذ قال: " المنسوب الملحق بآخره ياء مشدّدة **ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها..."**[68]. ووضّح الرضيّ أنّ عبارته: (على نسبته إلى المجرّد عنها) أخرجت من المنسوب "ما لحقته ياء مشدّدة للوحدة كروميّ وروم، وزنجيّ وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمريّ ودوّاريّ، وما لحقته لا لمعنى كبرديّ، وكرسيّ"[69]. فكلّ هذه الشواهد تنهض دليلاً على أنّ هذه اللاصقة لها وظائف متعدّدة ولا تدلّ على النسب فقط.

7. **لاصقة التوكيد (نْ، نَّ)**: تستعمل هذه اللاصقة لتوكيد الأفعال دون الأسماء، وتتحقّق صوتياً على شكل نون ساكنة أو مشدّدة، مسبوقة بفتح. ويلاحظ في هذه اللاصقة أنها من أصوات الذلاقة التي تمتاز بالسهولة وكثرة الامتزاج بغيرها وكثرة الدوران، فهي من أخفّ الحروف في المنطق،

وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء. ويكفي دليلاً على خفّتها وجودها في الرتبة الثانية بعد الراء في التّرتيب التّنازلي لتواتر الأصوات في جذور العربية [70]، كما أنّها من الأصوات اللغوية التي تسمّى حروف الزيادة التي تأتلف مع جميع الأصوات الأخرى، وتضفي على الكلام التئاماً وانسجاماً، وتقضي على بعض التّتابعات المستثقلة أو المتعذّرة في أبنية العربية.

وتقيّدت هذه اللاصقة بآخر الفعل الذي لا يحدث في الواقع إلا بعد التلفّظ به، أو بعبارة أخرى لا تلحق الفعل الماضي؛ لأنّ الغرض من التوكيد مزيد من الحثّ على الفعل أو الترك غالباً، والفعل الماضي حاصل فلا معنى لتوكيده[71]. واختصّت هذه اللاحقة بالأفعال فقط؛ لأنّ الأسماء يؤكّدها مورفيم آخر، له طبيعة مستقلّة، ويكون سابقاً لها (إنْ، إنَّ)، وقد رأى فاضل السامرّائي أنّ النّون المؤكّدة واحدة في الأسماء والأفعال، غير أنّ اتصالها بأوّل الاسم جعلها تحتاج إلى الهمزة وتستقلّ بالبناء، فقال: "يبدو أنّ النون حرف يؤكّد الأسماء والأفعال، غير أنّها تدخل في أول الاسم وآخر الفعل، فـ(إنّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصلاً للنطق بالساكن وجعلت الهمزة من بناء الكلمة"[72]. وإضافة إلى التشابه الصوتي بين (إن) والنون، فوظيفتهما واحدة، وهي التوكيد، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه فـ(إنّ) تدخل على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح، نحو: إنّ محمّداً ليسافرَنَّ.

وفي استقلال بنية النون المؤكدة للاسم واتصالها مع الفعل مسلك اقتصاديّ لطيف، إذ لا يتحمّل فيه الاسم أيّ تطويل يثقله؛ لأنّ نظام بنيته مجرّداً ومزيداً يصل إلى أكبر قدر من عدد الحروف مقارنة مع الفعل، ولا يتحمّل في المقابل ما يتحمّله الفعل من المعاني واللواصق الضميرية والحرفية، كما هو الأمر مع نون التوكيد.كما أنّ لاصقة التوكيد لا تتعلّق بآخر الاسم؛ لئلا تلتبس في أحد قسميها (الخفيفة) بلاصقة أخرى من متعلّقات الأسماء، هي التنوين. كما يتجلّى اقتصاد هذه اللاصقة من الناحية الوظيفية، في تقويتها الفعل وتوكيده، وتمكينه في ذهن السامع وقلبه من أقصر السبل، دون إعادة ذكره مرّة أخرى أو أكثر، ودون إضافة ألفاظ أخرى تؤدّي هذا الغرض، فإذا جئت بالنون الخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً، وقد وضّح ابن يعيش هذا السلوك الاقتصادي في قوله: "...لأنّ تكرير النّون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولك اِضْرِبُنْ خفيفة النون بمنزلة قولك: **اضربوا كلّكم**، وقولك: اِضْرِبُنَّ مشدّدة النون بمنزلة **اضربوا كلّكم أجمعون**"[73]. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ**﴾[74]، حيث وردت الثقيلة في (ليسجننّ)، والخفيفة في (ليكوناً)، وسبب هذا التفاوت في التوكيد أنّ امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصاً على سجن يوسف عليه السلام، من كونه صاغراً، وذلك ما حدث بالفعل[75]. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بعض المظاهر التشكيلية التي تجلّت في التغيّرات التي تحدثها هذه اللاصقة في بنية الفعل عند التصاقها به، ومنها:

إذا كان الفعل مسنداً للواحد ظاهراً أو مستتراً، بُني آخره على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلّا، وإذا كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً لتقبل الفتحة، نحو: لتَجْتَهِدَنَّ يا عليّ، ولتَدْعُوَنَّ إلى الخير، ولتَطْوِيَنَّ ذكرَ الشرّ، ولتَرْضَيَنَّ بما قسم اللهُ لك، ونحو: اجتهدَنَّ، وادعوَنَّ، واطويَنَّ، وارضيَنَّ. ويُحرَّك آخرُ الفعل ههنا بالفتحة، وهي أخفّ الحركات؛ لئلّا يلتقي سكونان. ولا يحرّك بغير الفتحة؛ لأنّ الضّمّه تنقل دلالته إلى الجمع، والكسرة تنقلها إلى المؤنّث، كقولك في فعل الجمع لا تَضْرِبُنَّ، وفي فعل المؤنّث لا تَضْرِبِنَّ.

وإذا إسند إلى الألف، حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً كراهة اجتماع الأمثال(نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة). وكُسِرت نون التوكيد والأصل فيها الفتح. والدرس الصوتي الحديث يردّ هذا التغيير إلى قانون المخالفة، الذي يعمل على إعادة التّوازن للسلسلة الكلامية بإزالة الثّقل الذي سبّبه توالي المثلين أو الأمثال، وتعديل آثار المماثلة السلبية بتوفير قدر من الفروق التّمييزية بين الأصوات، فلما تتابعت فتحة النّون مع ألف المدّ(صائت الفتحة الطّويل) في المثنّى، استنجدت العربية بقانون المخالفة وأبدلت الفتحة كسرةً، كما في قولهم: افْعَلانِّ ذلك، وهل تفْعَلانِّ ذلك.

ولم يؤكد الفعل المسند للألف بالنّون الخفيفة؛ لعدم وجود هذا النوع من المقاطع في درج الكلام (ص ح ح ص)، ما لم يكن حدّه الثاني مكرّراً في المقطع الذي يليه، نحو قولك: الضّالّين، و دابّة، والحاقّة. ومن التغيّرات التي تعمل على تخفيف البنية في شكلها الجديد، وإعادة الانسجام لها، حذفُ نون الرّفع من الفعل المسند إلى الواو، إن كان مرفوعاً لتوالي الأمثال. إضافة إلى حذف الواو منه إذا كان صحيحَ الآخر لالتقاء السكنين، مع ضمّ ما قبلها، نحو: لتَجْتَهِدُنَّ، واجْتَهِدُنَّ. ويحذف آخره مطلقاً إذا كان معتلّ الآخر، ثمّ إن كان اعتلاله بالألف تبقى واو الجماعة مع ضمّها وفتح ما قبلها، نحو: لترْضَوُنَّ، وارضَوُنَّ، وإن كان الفعل معتلّ الآخر بالواو أو الياء تحذف واو الجماعة ويضمّ ما قبلها، نحو: لتدعُنّ، ولتَطوُنَّ، وادعُنّ، واطوُنَّ.

ومنها أيضاً حذفُ نون الرّفع من الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، إن كان مرفوعاً لتوالي الأمثال، إضافة إلى حذف الياء منه إذا كان صحيحَ الآخر لالتقاء السكنين، مع كسر ما قبلها، نحو: لتَجْتَهِدِنَّ يا فاطمة، واجْتَهِدِنَّ. ويحذف آخره مطلقاً إذا كان معتلّ الآخر، ثمّ إن كان اعتلاله بالألف تبقى ياء المخاطبة مع كسرها وفتح ما قبلها، نحو: لِتَرْضَيِنَّ، وارْضَيِنَّ، وإن كان الفعل معتلّ الآخر بالواو أو الياء تحذف ياء المخاطبة ويكسر ماقبلها، نحو: لتدعِنّ، ولتَطوِنَّ، وادعِنّ، واطوِنَّ[76]. ومنه كذلك ما نلاحظه من إقحام للألف بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة عند إسناد الفعل إلى نون جماعة الإناث؛ للمخالفة بين النونات المتماثلة، وإزالة الثّقل الذي سبّبته،وإعادة التّوازن للسلسلة الكلامية بتوفير قدر من الفروق التّمييزية بين الأصوات. وكسر نون التوكيد؛ للمخالفة أيضاً بين الصوائت المتماثلة، الألف(وهي فتحة طويلة) وفتحة نون التوكيد، نحو: لتكتبنانِّ، واكتبنانِّ، ولترضيْنانِّ، وارضيْنانِّ، ولتدْعونانِّ، وادعونانِّ، ولتطوينانِّ، واطوينانِّ.

8. **لاصقة التنوين (نْ)**: التنوين لاصقة صوتية من لواصق التعيين، تختصّ بالأسماء فقط، وهو في اصطلاح النحاة وعلماء التجويد: "نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطّاً، ووصلاً لا وقفاً، لغير توكيد ولا تكون إلّا في الأسماء"(77). أو هو عبارة عن نون ساكنة تلحق الاسم بعد حركة الإعراب، تظهر في الوصل فقط.

وقد تكلمنا سابقاً عن ما يتميّز بها صوت النون عموماً، من خفّة وشيوع، وائتلاف مع بقية الأصوات، وقضائه على بعض التّتابعات المستثقلة أو المتعذّرة في أبنية العربية. وقد قال سيبويه في التشابه الموجود بين لاصقة النون الخفيفة ولاصقة التنوين: "النون والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة المتمكّن"[(78)]. ومما يتميز به أنّه: لحق آخر الاسم فكان ساكنا، ولو سبق الاسم لاحتاج إلى التحريك، لأنّ العربية لا تبدأ بساكن، والحركة تحوجه إلى مزيد من الجهد لإنتاجها. واختصّ بالوصل للخفّة والانسجام، كما قال ابن جني: "إنما هو لاحق في الوصل علامة للخفّة والتمكّن، وفصلاً بين المتحرّكات في الإدراج، فلما صرت إلى الوقف، وزال الإدراج أُستغني عنه، فحذف لذلك"[(79)]. واختصّ بالاسم لخفّته وتمكّنه، وامتنع عن الفعل؛ لثقله، ولأنّه يطرأ عليه الحذف والجزم بالسكون. والتنوين الممتنع في الفعل هو اللاحق لأجل الصرف أما غيره فلا مانع من دخوله. وعدم دخول التنوين على المضاف، وعلى المعرّف بـ (ال)؛ لأنّه يدلّ على التنكير، والإضافة و(ال) يدلان على التعريف والتخصيص.

كما يضطلع التنوين بوظائف كثيرة، أولها **الدّلالة على التمكين**، أي: على خفّة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية وعدم مشابهته الفعل والحرف، بينما يمتنع دخوله على فروعه، التي تتميّز بالثقل، كما قال سيبويه: " واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً. فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء"[(80)]. والمراد بالتّمكين هو الأصل والأسبقية، وهذا يقتضي الخفّة، وما خفّ كان أشدّ احتمالاً للزوائد، لذا لحقه التنوين، ولم يلحق الفروعَ، لثقلها وتعرّضها للزيادة، والحذف والتخفيف. ومفهوم الأصل عند النحاة أن يكون الاسم نكرة مفرداً مذكّراً عربي الوضع.

ودلالته على تّنكير الأسماء المبنية المختومة بويه، فرقاً بينها وبين معرفتها ونكرتها، نحو خالويهٍ، وعمرويهٍ، وسيبويهٍ. ويفرق هنا بين المعرفة والنكرة بأقلّ جهد ممكن، كما يدلّ تنوين التنكير على أنّ ما يلحقه دخيل على العربية، وغير معروف الأصل.

ودخوله **دليلاً أو عوضاً عن محذوف**، ويعرّف النحاة تنوين العوض بأنّه:" اللاحق عوضاً من حرف أصليٍّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة"[(81)]. كما أنّ للتنوين **وظائف دلالية**، منها مساهمته في **تحديد الوظائف النحوية** للوحدات اللغوية داخل التركيب، فالتنوين مثلاً في اسم الفاعل في نحو: (أنا كاتبٌ الدّرسَ)، يصرف دلالة الحدث إلى المستقبل ممّا سيقع وقد لا يقع، ويجعل

(الدرسَ): مفعولاً به، وعدم وجوده (أنا كاتبُ الدّرسِ) يدلّ على وقوع الحدث في الماضي، ويجعل (الدّرسِ): مضافاً إليه.

خاتمة:

يجب التنويه في نهاية هذا البحث بأنّ: **اللواصق الحرفية** قسم من اللواصق التصريفية أو مباني التصريف، لا تتحمل الوظائف النحوية للاسم الظاهر، فهي ليس لها محل من الإعراب، وأنّ القسم الآخر هو **اللواصق الضميريّة**، لها وظائف نحوية ومحلّ من الإعراب، إضافة إلى ما تقوم به من وظائف صرفية عامة،

تتميّز بخفّتها ووجازة بنيتها، وانتخابها لأسهل الحروف إنتاجاً وأكثرها شيوعاً وائتلافاً مع بقية الحروف.

تعمل على إعادة تكييف ما تدخل عليه وبعث الانسجام فيه، وجعله يَتشكّل ويُنتج بأقلّ جهدٍ عضليّ ممكن.

تتميّز بالتكثيف الوظيفي والدلالي، إذ يتحمّل جلّها وظائف كثيرة ومتنوعة: صرفية، وتركيبية، ودلالية.

اكتفى هذا البحث من اللواصق الحرفية باللواحق التي تلحق أواخر المورفيمات الحرّة لما لها من خصائص تشكيلية ووظائف متنوعة، وترك بقية اللواصق؛ لأنّ أكثرها تتحدّد وظائفه على مستوى الصيغ والأوزان.

الهوامش:

(1) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1967م، ص: 284.

(2) ينظر: أشواق النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة،عمان الأردن،ط2، 2009م،ص: 89.

(3) ج فندريس، اللغة، تع: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، 1950م.ص: 186.

(4) السيوطي، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،، ط1، 1998م، ص: 40/1.

(5) حسين محيسن ختلان البكري، ظاهرة التثنية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012م، ص: 35.

(6) ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، (بيروت)، لبنان، ط3، 1979م، ص: 121.

(7) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص: 35.

(8) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ط1، 2004م، ص: 401.

(9) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص: 15_ 22.

(10) ج فندريس، (اللغة)، ص: 133.

(11) ابن سيده، المخصّص، دار الفكر، بيروت لبنان، ط3، 1978م، ص: 13/223_236.

(12) التطوّر النحوي، ص: 78.

(13) ينظر: سيبويه (الكتاب)، ص: 1/ 44، وابن يعيش (شرح المفصّل)، ص: 1/ 496_498.

(*) يطّرد دخول هذه اللاصقة على: أ.العلم لشخص مذكّر عاقل، الخالي من تاء التأنيث الزائدة، نحو: (زيد).ب.صفة المذكّر العاقل، الخالي من تاء التأنيث والذي ليس على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نحو: (مؤمن)، ج. اسم الجنس إذا صُغّر أو

اتصلت به ياء النسب نحو:(رُجَيْل) و(إنسانيّ). ينظر: المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تح: د أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد العراق، ط1، 1972م، ص: 2/49، 50.

(14) ينظر: سيبويه، (الكتاب)، ص: 1/ 44.

(15) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 130.

(*) تطّرد إضافة هذه اللاصقة في ما كان من الأسماء لعلم مؤنّث نحو: زينب زينبات، فاطمة فاطمات، وصفة المذكّر الذي لا يعقل نحو: شامخ شامخات، واسم الجنس المنتهي بالألف المقصورة أو الممدودة نحو: سلوى سلويات، صحراء صحراوات، والأسماء المختومة بالتاء نحو: حمزة حمزات، ومصغّر ما لا يعقل نحو: نهير نهيرات، والمصدر المجاوز فعله ثلاثة أحرف، غير المؤكّد لفعله، نحو: إكرام إكرامات، انتصار انتصارات، وما سوى ذلك مقصور على السماع، نحو: السماوات، والأمهات، والرجالات. لمزيد من التفصيل ينظر: ابن السراج، شرح المفصّل، ص: 6/5.

(16) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 72.

(17) ابن جني، الخصائص، ص: 235/3.

(18) أشواق النجار (دلالة اللواصق)، ص: 168.

(19) ينظر: ابن يعيش (شرح المفصّل)، ص: 6/5. وابن جني (الخصائص)، ص: 235/3.

(20) براجشتراسر (التطور النحوي)، ص: 114.

(21) ينظر: ابن السرّاج (الأصول في النحو) ص: 407/2.

(22) ينظر: أيمن أمين عبد الغني (الصرف الكافي)، ص: 270.

(23) الآية 56 من الأعراف.

(24) الآية 63 من الأحزاب.

(25) الآية 78 من يس.

(26) ينظر: أيمن أمين عبد الغني (الصرف الكافي)، ص: 270.

(27) ابن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، ص: 248.

(28) ينظر: أيمن أمين عبد الغني (الصرف الكافي)، ص: 270.

(29) ابن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، ص: 240.

(30) الآية 10 من الممتحنة.

(31) ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص: 413/2، وابن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، ص: 240، 241.

(32) الآية 42 من الحج.

(33) الآية 07 من الحاقّة.

(34) الآية 20 من القمر.

(35) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص: 413/2.

(36) الآية2 من الحجّ.

(37) ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص: 424/2.

(38) عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م، ص: 35.

(39) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، د.ط، 1957م، ص: 218.

(40) ينظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص: 407/2. 408.

(41) الآية 18 من النمل.

(42) ينظر: أشواق النجار (دلالة اللواصق)، ص: 238.
(43) ينظر: نفسه، ص: 238.
(44) ينظر: ابن السراج (الأصول في النحو)، ص: 408/2.
(45) أشواق النجار (دلالة اللواصق التصريفية)، ص: 240، 241.
(46) ابن السراج (الأصول في النحو)، ص: 408/2
(47) ينظر: أشواق النجار (الصرف الكافي)، ص: 157_ 162.
(48) ينظر: نفسه، ص: 175، 176.
(49) ينظر: ابن جني (المنصف في التصريف)، ص: 155/1.
(50) ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان، ط1، 1996م، ص: 105.
(51) ينظر: سيبويه (الكتاب)، ص: 367/3، والمبرّد (المقتضب)، ص: 133/3.
(52) ينظر: فاضل صالح السامرّائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان الأردن، ط2، 2007م، ص: 150.
(53) عبد القادر عبد الجليل (علم الصرف الصوتي)، ص: 441.
(54) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص: 587/2.
(55) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، ص: 319.
(56) الرضي (شرح الشافية)، ص: 4/2.
(57) المبرّد (المقتضب)، ص: 150/1.
(58) الرضيّ (شرح الشافية)، ص: 10/2.
(59) ينظر: ديزيرة سقال الصرف وعلم الأصوات، ص: 111، 112.
(60) ينظر: أشواق النجار (دلالة اللواصق التصريفية)، ص: 178.
(61) المبرّد، (المقتضب)، ص: 136/3.
(62) نفسه ص: 152/3. والرضي (شرح الشافية)، ص: 65/2.
(63) الرضيّ، شرح الشافيّة، ص: 79/2.
(64) أشواق النجار، (دلالة اللواصق التصريفية)، ص: 247.
(65) الآية 63من ص.
(66) فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص: 150، 151.
(67) ابن جني، الخصائص، ص: 333/2، 334.
(68) الرضيّ، (شرح الشافية)، ص: 4/2.
(69) نفسه، ص: 4/2.
(70) ينظر: يحيى مير علم، المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 146.
(71) أشواق النجار، دلالة اللواصق التصريفية، ص: 182.
(72) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك، (القاهرة)، مصر، ط2، 2003م، ص: 133/4.
(73) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج: 4، ص: 140/9.
(74) الآية 32 من يوسف.
(75) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص: 133/4.
(76) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مج: 4، ص: 141/9، 142.

(77) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 33.
(78) سيبويه، الكتاب، ص: 06/4.
(79) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص: 58/2.
(80) سيبويه، الكتاب، ص: 1/ 46.
(81) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تح: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997م، ص: 549/1.

المصادر والمراجع:

1. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1967م.
2. دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، أشواق محمد النجار، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م.
3. اللغة، ج فندريس، تع: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، 1950م.
4. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
5. ظاهرة التثنية في اللغة العربية، حسين محيسن ختلان البكري، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012م.
6. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، (بيروت)، لبنان، ط3، 1979م.
7. المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ط1، 2004م.
8. المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الفكر، بيروت لبنان، ط3، 1978م.
9. التطور النحوي للغة العربية، براجشترايسر، رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط3، 1997م.
10. الكتاب، سيبويه، تعليق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م.
11. شرح المفصّل، ابن يعيش، تح أحمد السيد، راجعه إسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
12. المقرّب، ابن عصفور، تح: د أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1972م،
13. المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 1980م.
14. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت)، لبنان، ط3، 1998م.
15. الخصائص، ابن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط3، 2008م.
16. الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ط5، 2010م.
17. شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تح: د محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، (د ط)، 2000م.
18. الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م.
19. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، د.ط، 1957م.
20. الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان، ط1، 1996م.
21. معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرّائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007م.
22. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
23. المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، للطالب: يحيى مير علم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م.
24. معاني النحو، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، (القاهرة)، مصر، ط2، 2003م.
25. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997م.